

## كتاب التاريخ الموحد بين الممكن والمستحيل

أنور ضو (\*)

**ملخص:** إن حرية التعليم التي كفلها الدستور، أدت إلى تعددية تربوية لم تستطع أن تعزز تماسكنا الاجتماعي، إذ رافقت الطائفية مراحل بنينا الوطني منذ نظام الملل العثماني وحتى اتفاق الطائف. من هنا كانت الحاجة ماسة إلى توحيد الذاكرة التاريخية لدى المواطنين من أجل تقديم عناصر الجمع وردم الهوة الفاصلة بين اللبنانيين، فكان قرار النواب في الطائف: توحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية. وبعد اجتماعات متواصلة وجهود كبيرة من مؤرخين وتربويين تم وضع أهداف ومناهج مادة التاريخ وصدرت بالمرسوم رقم ٣١٧٥ في الجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٠٠. ثم صدرت كتب الحلقة الأولى، إلا أنها لم توضع بين أيدي التلامذة لأسباب غير جوهرية. وبقي الموضوع متوقفاً حتى تسلم الوزير الدكتور حسن منيمنة فأعاد العمل من أجل صياغة منهج جديد، وقد أنجزت اللجنة المختصة منهج المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بحلقاتهما الثلاث، ولكن المنهج لم يقر بعد في مجلس الوزراء. إن الأهداف المحددة لمادة التاريخ والصادرة بالمرسوم ٣١٧٥/٢٠٠٠ تلائم برأيي جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، فقد سمت فوق الطائفية والمذهبية والذاتية اللبنانية المغلقة، وراحت إلى رحاب الوطن والعروبة والانفتاح على الإنسانية جمعاء. وركزت على التنوع ضمن الوحدة بدل التعددية التي توحى بالانقسام. كما أنها ركزت على مقارنة الحقيقة العلمية ولهذا أرى أن كتاب التاريخ الموحد ممكن وليس مستحيلاً. وتوحيد هذا الكتاب من شأنه أن يكون بداية مسار طويل يؤدي إلى تعزيز الانتماء الوطني وإلغاء الطائفية، كونه قام على مبادئ، أرى أنها مهمة، وعمدت إلى تفصيلها في هذه الورقة.

(\*) عضو اللجنة الوطنية لتوحيد كتاب التاريخ، ومدير عام تعاونية موظفي الدولة. البريد الإلكتروني:

[anwar-daou@hotmail.com](mailto:anwar-daou@hotmail.com)

حين وضعت عنواناً لمداخلتي: «كتاب التاريخ الموحد بين الممكن والمستحيل» ردّ أحد الأصدقاء الظرفاء معلّقاً: الأفضل أن تضع العنوان «كتاب التاريخ الموحد بين المستحيل والمستحيل». فهل أصبح كتاب التاريخ الموحد ذلك الحلم المستحيل؟ أنا أجيب: "كلا، مستنداً إلى الوقائع والحقائق التالية:

أولاً: إن حرية التعليم التي كفلها الدستور، تمكنت منذ عصر الإرساليات الأجنبية وحتى اليوم، من تحقيق تطور عالٍ في المستوى التعليمي، كانت من ثماره بضاعة راقية من عقول اللبنانيين الذين أبدعوا في لبنان والخارج، وعزّزوا مكانة وطنهم المادية والمعنوية على كل صعيد.

إلا أن هذه الحرية أدت إلى تعددية تربوية لم تستطع أن تعزز تماسكنا الاجتماعي، ولم تتح لنا حياة مشتركة تساعدنا على اكتساب المشاعر والعادات والمفاهيم المشتركة، ولم تحرك خصوصياتنا نحو التفاعل وصولاً إلى الانصهار، بل باعدت بينها، وعمّقت تعارضها، وبالتالي أسهمت في زرع الشكوك، وخلخلة الثقة، وتأكيد عوامل الانقسام، إذ رافقت الطائفية مراحل بنياننا الوطني منذ نظام الملل العثماني وحتى اتفاق الطائف، فانعكست نبذاً بنويوماً زال يتفاقم، حتى انحدر حالياً إلى مستوى الصراعات المذهبية التي إذا استمرت وتفاقت لن تبقي ولن تذر.

من هنا كانت الحاجة ماسة إلى توحيد الذاكرة التاريخية لدى المواطنين، وتعزيز روح المواطنة لديهم، من أجل تقديم عناصر الجمع وردم الهوة الفاصلة بين اللبنانيين، وبدءاً من التربية. فكان قرار النواب في الطائف: توحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية وجعلهما إلزاميين في كل المدارس الرسمية والخاصة في لبنان، بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي.

ثانياً: بعد اجتماعات متواصلة وجهود كبيرة، من تربويين أكاديميين وتربويين ممثلين لجهات سياسية بدءاً من سنة ١٩٩٥، تم في المركز التربوي للبحوث والإنماء وضع أهداف ومناهج وكتب التربية الوطنية والتنشئة المدنية وهي اليوم بين أيدي تلامذة المدارس في كل لبنان. كما تم وضع أهداف ومناهج مادة التاريخ وصدرت بالمرسوم رقم ٣١٧٥ في الجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٠٠. ثم صدرت كتب الحلقة الأولى بعنوان «نافذة على الماضي» إلا أنها لم توضع بين أيدي التلامذة لأسباب غير جوهرية وغايات غير واضحة من قبل وزير التربية والتعليم العالي سنة ٢٠٠٢ الأستاذ عبد الرحيم مراد. وقد عمل فريق عمل مكلف منه بعد ذلك بوضع منهج جديد، فتم ذلك، إلا أنه لم يصدر بمرسوم. وبقي الموضوع متوقفاً حتى تسلم الوزير

الدكتور حسن منيمنة فأعاد العمل من أجل صياغة منهج جديد يأخذ بعين الاعتبار ما صدر قبله، وقد أنجزت اللجنة المختصة منهج المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بحلقاتهما الثلاث. وقد أقر هذا المنهج في مجلس شورى الدولة، وأحاله مجلس الوزراء على لجنة وزارية من أجل دراسته وإبداء الرأي فيه، وإعادة عرضه على مجلس الوزراء، وهذا ما لم ينجز حتى الآن.

ثالثاً: إن الأهداف المحددة لمادة التاريخ والصادرة بالمرسوم ٣١٧٥/٢٠٠٠ والتي لا ينوي أحد تعديلها تلائم برأيي جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، إذ قد سمت فوق الطائفية والمذهبية والذاتية اللبنانية المنغلقة، وراحت إلى رحاب الوطن والعروبة والانفتاح على الإنسانية جمعاء. وركزت على التنوع ضمن الوحدة بدل التعددية التي توحى بالانقسام، وقد قامت بشكل أساسي على:

أ. إدراك الأهداف الوطنية عبر ترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية، والتأكيد على الوحدة لا على التعايش بين الطوائف.

ب. تعزيز الشعور بهوية لبنان وانتمائه العربيين، بعد أن حسم دستور الطوائف مسألة الهوية العربية للبنان، الذي كان ذا وجه عربي فقط مع ميثاق ١٩٤٣.

ج. ترسيخ الروح المدنية والقيم الأخلاقية، وتنمية وعي المتعلم لمفهوم الشأن العام على قاعدة ممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحرية وكرامته.

د. بناء الذاكرة الوطنية المشتركة والتأكيد على وحدة المصير.

هـ. إدراك ارتباط تاريخ لبنان بجغرافيته الموحدة، فلا يعود التاريخ فقط تاريخ

الجبل وبيروت.

و. وعي مميزات الثقافة اللبنانية وانتمائها إلى الثقافة العربية.

ز. وعي سلبيات النزاعات بين اللبنانيين، وتعزيز الوعي بضرورة ترسيخ الوحدة الوطنية، على قاعدة تطبيق الديمقراطية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

ح. إبراز الآثار السلبية لتدخل القوى الأجنبية، وإظهار أشكال المقاومة والرفض لها، وتعزيز الشعور بالمصير العربي المشترك، ووعي دور التوحد العربي في مواجهة التدخلات الأجنبية، وفي تحرير الشعوب من الاستعمار والتسلط والطغيان.

ط. وعي قيم المسيحية والإسلام كمصدرين لمبادئ وقيم أخلاقية وإنسانية، تتنافى وجميع أشكال التعصب الديني والطائفي المهذمة للوحدة الوطنية والعيش المشترك.

ي. وعي أبعاد الخطر الصهيوني والمطامع الإسرائيلية في لبنان والأقطار العربية الأخرى، والتركيز على الدور الإسرائيلي العدواني المتمثل باغتصاب فلسطين وتشريد

أهلها، واحتلال أراض في لبنان وبعض الدول العربية، وإبراز أشكال ومراحل النضال اللبناني بخاصة، والعربي بعامة، في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي .

هذه الأهداف، أيها السادة، لا أعتقد أنها تصطدم بقناعات أي من اللبنانيين، لاسيما وأنها وضعت على أيدي فريق أكاديمي ممثل لكل التنوع اللبناني المعروف . ولهذا أنا أرى أن كتاب التاريخ الموحد ممكن وليس مستحيلاً، إذا صدقت النوايا السياسية، وإذا كان يراد لهذا البلد أن يستعيد وحدته الحقيقية وتماسكه الاجتماعي .

إن توحيد كتاب التاريخ من شأنه أن يكون بداية مسارٍ طويل يؤدي إلى تعزيز الانتماء الوطني وإلغاء الطائفية، على أن يتم ذلك بالاستناد إلى مبدأ البحث العلمي عن الحقيقة بما لها وما عليها . وذلك من خلال :

أ. عدم توجيه تعليم التاريخ حتى ولو كان ذلك من أجل غايات نبيلة كالوحدة الوطنية أو الانصهار الوطني أو ما شابه، وذلك لكي لا يتنافى مع المنهجية العلمية، باعتبار التاريخ علماً قائماً بذاته .

ب. نقل الحقائق المؤثقة كما هي، إذ ليس من المفيد مثلاً أن نقفز فوق مراحل التذابح والانقسام لنمحوها من ذاكرتنا التاريخية، بل أن نذكرها كما هي مع ظروفها التاريخية وأسبابها ونتائجها، ثم نخضعها للتحليل والتعليل والنقد مستخلصين منها العبر . إذ بهذه الطريقة، لا بتجاهل الأحداث، نمنع تكرار التاريخ، والتاريخ لا يعيد نفسه بالمطلق إلا لدى الشعوب الغبية التي لا تعرف أن تستفيد من عبره ودروسه .

ج. عدم التركيز فقط على مراحل الحروب والنزاعات، بل إبراز ما هو أعمق منها، وهو تاريخ التعاون والتفاعل الذي امتد في التاريخ وأعطى أطيّب الثمار، وما كانت النزاعات إلا لتعكره لمدة، ثم يعود فيستأنف مسيرته الأولى .

د. تعليم تاريخ الشعوب وليس فقط تاريخ الحكام . . . حركة الشعوب تصنع التاريخ . فلماذا نغفل تأريخها . . أي تأريخ دور الناس والنقابات والأحزاب والعمال والفلاحين والشباب، وإبراز الإنجازات الثقافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والأدبية، لتحدث فقط عن الزعماء وقادة الحروب وبعض القتلة والمجرمين؟! .

هـ. الابتعاد عن التقديس أو التخوين في عرضنا لسير القادة والحكام . فلا نقدم فخر الدين مثلاً بأنه بطل ورجل التسامح والبناء وواضع المداميك الأولى للبنان الحديث فقط، ونتغافل عن دوره كمتحالف مع الغرب (إيطاليا تحديداً) في مواجهة الدولة العثمانية الإسلامية القومية آنذاك . ولا نعرض بشير الشهابي على أنه الكبير الذي حفظ الأمن وبنى الدور والقصور، ونتغافل عن دوره في القضاء الجسدي على خصومه (لا

سيما على بشير جنبلاط) وفي تأليبه المسيحيين لمقاتلة الدروز في حوران الذين ثاروا على حليفه إبراهيم باشا المصري. كذلك نبين الحقائق التاريخية سلباً أو إيجاباً والمتعلقة ببشير جنبلاط. وقس على ذلك في كل المنهج، ثم نترك للطالب أن يستنتج من هو المخطئ ومن هو المصيب، وما من أحد يخطئ دائماً أو يصيب دائماً. أي أن نعرض الوقائع الموثقة بهدف أخذ العبر دون أن نمدح أو نهجو، ودون أن نقدر أو نلعن، أو تكون لنا أية أحكام.

و. تدريس تاريخ لبنان كجزء من تاريخ المنطقة العربية ومن التاريخ الإنساني ككل. الطائف حسم الأمر بالنسبة لهوية لبنان العربية، وكل محاولة للعودة إلى الذاتية اللبنانية هي مخالفة للدستور من جهة، وعودة إلى إنتاج الانقسام بين اللبنانيين من جهة أخرى. فيما المطلوب تنمية وعي الطالب، وفتح آفاقه على تاريخ وطنه، كجزء من تاريخ الأمة العربية التي ينتمي إليها، ومن التاريخ الإنساني للبشرية جمعاء، بمعزل عن الطائفية والمذهبية اللتين لم تحملا إلى مجتمعنا إلا المصائب والويلات.

ز. تعريف الطالب بتاريخ الشعوب الحافل بالثورات والنضالات والتضحيات من أجل الحرية. يجب أن لا ننظر إلى تاريخنا من منظار السلطات التي يهملها أن تؤرخ لقمع الثورات التحررية باعتباره إنجازاً، فندخل في وعي الطالب أن المطلوب هو استقرار الأنظمة حتى ولو كانت غير عادلة وممعنة في ظلم شعوبها، وأن التحرك ضدها غير مطلوب بل المطلوب هو الركود والاستكانة. نحن نريد تاريخاً ينتج لنا أبطالاً ومناضلين لا أدلاء خاضعين، ولنا في الثورات العربية ضد الاستعمار خير مثال على عظمة الشعوب الحرة وحمية انتصارها. فهل يمكن للتاريخ أن يتنكر لهذه الثورات العظيمة، أو أن يتجاهل الآن ثورات الشباب العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وعمان والبحرين وغيرها من الأقطار العربية التي رقدت زمناً تحت نير الأنظمة المستبدة، لتصحو مجلجلة هادرة فتزلزل أنظمة وعروشاً، كادت تتحول إلى قدرٍ أبدي، لا بدّ من الخضوع الدائم لأحكامه.

أريد أن أحتم بالقول إن إنتاج كتاب موحد حتى ولو شابته بعض الهنات الهيئات، والعمل على تطبيقه في كل مدارس لبنان دون مواربة وتضليل، يبقى أفضل بكثير مما هو قائم حالياً من موزاييك في الكتب الملوثة بألوان الطوائف والمذاهب، والتي لن تؤدي إلا إلى المزيد من الشرذمة والفرقة والانقسام.

وعلى الرغم من أنني أفهم وجهة النظر الأخرى التي ترى أن التاريخ لا يكتبه إلا المنتصر، وأن أحداً لم ينتصر في لبنان لكي يكتب التاريخ. وما يجري ليس إلا تسوية

على حساب الحقائق التاريخية، والتسوية لا تجوز في مثل هذه المواضيع. إلا أنني أرى أن بلداً تشكل من مجموعات صغيرة، بل من محميات قبلية ودينية، وإلى الآن لم تكتمل صورة الوطن فيه، لا بدّ من السعي إلى خلق ذاكرة وطنية موحّدة لأبنائه، تستطيع أن تضع شيئاً فشيئاً من ذاكرته القبلية والطائفية، لكي تحل محلها فيما بعد بشكل كامل. ورغم إقاراي بأن كتاب التاريخ لا يقوى وحده على تحقيق ذلك، بل لا بدّ من أن ترفده في ذلك المؤسسات التعليمية والجامعية والإعلامية والثقافية وغيرها، إلى جانب الأحزاب والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني على اختلافها. ولكن يبقى لهذا الكتاب الدور الكبير في ترسيخ أركان الوحدة الوطنية، وبناء لبنان الغد القائم على التنوع ضمن هذه الوحدة، مع احترام الرأي الآخر المختلف وقبوله. وفي لبنان بشكل خاص علينا أن ندرس التاريخ لا من أجل الماضي، بل من أجل المستقبل. هذا المستقبل الذي يقع على عاتق التربية الدور الأكبر في بنائه على قواعد راسخة، لا تنهار عند أول هبة ريحٍ محليةٍ أو إقليمية أو دولية.